

الحملة العالمية لمكافحة الفقر معاً من أجل المساواة

إرشادات السياسة

إجتماعات المؤسسات المالية الدولية بدءاً من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2007، في
العاصمة واشنطن

المؤسسات المالية الدولية

ملاحظات:

قامت تحركات "الوقوف والتكلم بأعلى الصوت"، التي قامت بها الحملة العالمية لمكافحة الفقر، بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007، قبل يومين من بدء الاجتماعات السنوية للبنك الدولي، والصندوق النقدي العالمي، التي ستعقد بدءاً من 19 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2007، وذلك في العاصمة واشنطن. كما ستجمع هذه الاجتماعات القادة السياسيين معاً، والبنك الدولي، وكبار الممولين من 184 دولة، لمناقشة مسألة التنمية، ومسائل اقتصادية. كما يعتبر ذلك فرصة مهمة لجمع حشود الحملة، مع بعض الرسائل السياسية التي تهدف إلى إصلاح مؤسستي التنمية النافذتين، فتساهم عندها في القضاء على الفقر.

توازي فعالية المؤسسات المالية الدولية، فعالية أعضائها الذين يمثلون 184 دولة. كما أنّ على المجتمع المدني أن يستوعب قدرة هؤلاء الأشخاص على تغيير اتجاهاتهم وأن يمارسوا الضغط على هذه المؤسسات، على المستويين الوطني، والعالمي.

كما تحتاج الحملة العالمية لمكافحة الفقر، سياسة ملموسة، لمساعدة المؤسسات المالية الدولية. ويمكن للتحالفات الوطنية أن تقوم بذلك بواسطة الرسائل التي تبعثها إلى وزراء المالية والتنمية في مؤتمراتهم السنوية، وذلك من خلال البيانات الإعلامية، و العرائض التي ترفعها الوفود الوطنية، إلى رؤساء الولايات، أو غيرهم من الوجوه السياسية المرموقة، عن طريق الحملات والإعلام. إضافة إلى ذلك، نجد التحالفات الوطنية متشجعة لرفع مطالب محددة لهم في هذا الصدد.

في حين يرجّح أن يركّز البنك الدولي بشكل خاص على التغيير المناخي، سوف يغطي المسائل التالية:

- 1- الشفافية- سيناقش البنك الدولي مسألة سياسة الكشف.
- 2- شروط العمل- سينشر البنك الدولي تقريراً سنوياً عما أحرزه من تقدّم، بشأن مبادئ الممارسة الحسنة المشروطة.
- 3- السلطة والصوت جدول أعمال البنك الدولي.
- 4- تغيير المناخ- جدول أعمال البنك الدولي

لم تتمّ معرفة جدول أعمال البنك الدولي، إنّما ستعلن السلطة والشفافية استقالة رئيس إدارة المؤسسات المالية الدولية، السيد "رودريغو راتو" Rodrigo Rato. وفي النهاية، سينشر البنك الدولي تقريراً عن التنمية العالمية، يركّز على الزراعة.

لقد وقع اختيارنا على 3 نقاط من المسائل المذكورة أعلاه، نصبّ تركيزنا عليها، إضافة إلى نقطتين إضافيتين مما ذكر في النص المتعلق بالحملة العالمية لمكافحة الفقر، ليتمّ نشرها بتاريخ 19 تشرين الأول. 1

1-وضع حدّ لشروط السياسة الاقتصادية السيئة :

يتعيّن على البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن تتوقف عن ربط شروط السياسة الاقتصادية السيئة، بالتنمية المالية الذي تحرزه في الدول الفقيرة. فالبنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية، التي توفّر دعماً مادياً كبيراً لتنمية الدول الفقيرة ، تستمرّ في ربط شروط سياستها الاقتصادية السيئة، بمساعدتها لها، فذلك لا تضعف ملكية الدول النامية فحسب، إنّما يؤجّل منح المساعدات، ما يضرّها أكثر من أن يفيدها في حملة مكافحتها ضدّ الفقر.

من حق الدول النامية أن تحدد بنفسها السياسات التجارية والاستثمارية التي تعطي الأولوية لمصالح شعوبها. كما يجب أن تساند قوانين التجارة الدولية والسياسات التجارية المحلية مصادر التنمية المستدامة، تعزيز حقوق وتأهيل النساء و الأطفال والعمال والمجتمعات المحلية وتؤدي إلى القضاء على الفقر. غير أن القوانين التجارية والسياسيات الغير العادلة إلى جانب الشروط الاقتصادية السيئة أصبحت الوسيلة لفرض تحرير اقتصاد الدول النامية من دون شروط، الأمر الذي يضعف التنمية المستدامة ويزيد الفقر واللامساواة وتهميش الفقراء والفئات الضعيفة كالنساء والأطفال.

في مالي على سبيل المثال، حثّ يعيش السكان بأقل من دولارين في اليوم، استفاد البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية لمصلحتهم المالية الخاصة، من تحرير الحكومة في مالي لسعر القطن. أمّا تأثير ما قامت به الحكومة في مالي، أنّ 3 ملايين مزارعاً يعانون من خسارة بنسبة 20% من سعر القطن. " ووفقاً لبحث البنك الدولي، من المرجّح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 46%.

تتادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر:

- المؤسسات المالية الدولية إلى وقف شروط سياستها الاقتصادية السيئة.
- الممولين أن يجعلوا قسماً من تمويل البنك الدولي و بلدان المؤسسة الدولية الإنمائية IDA، تابع، لسياسة الإصلاح.
- على صندوق النقد الدولي إلى وقف فرض الخصخصة وتحرير التجارة من خلال شروطه البنوية
- على صندوق النقد الدولي أن يتبع مقاربة عامودية من الأسفل إلى الأعلى تعكس دور الدول في تحديد ز تنفيذ سياسيات تنموية.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني وكافة المنظمات الغير حكومية في التخطيط التنموي.
-

2- إصلاح البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية

يتعين على البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن يقوموا بإصلاح هيكليات سلطتهم الخاصة، ليواصلوا بذلك أعمالهم على أسس أكثر ديمقراطية وشفافية. كما أن مجلس إدارة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وحكامهم، لا تعطوا الدول جميعاً فرصة متساوية لتمثيل أنفسهم. كما أن الأصوات الموزعة تتركز على أساس أن الأولويات تتصدر الديمقراطية. فالدول الأغني تتصدر المجلس التنفيذي في عدد المقاعد كما في الأصوات. إنما هذا النظام الذي وُضع خلال العهد الاستعماري، وتحكمه حكومات الدول المتقدمة، ليس مناسباً، ويتعين تغييره من أساسه. إضافة إلى ذلك، فالدول الغنية تملك قرار تعيين قادة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية فالولايات المتحدة الأميركية تعين حاكم البنك الدولي، أما الاتحاد الأوروبي فيعين رئيس إدارة صندوق النقد الدولي. وفي النهاية، تحتاج المؤسسات إلى العمل بجهد أكبر بهدف ضمان أن قراراتهم وممارساتهم تعلن بشكل تام، ويسهل للأشخاص الذين يتأثرون بقراراتهم، أن يعلموا بها. على البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، أن تنشر نسخة عن مضمون اجتماعات مجلس إدارتهم، فيكون بذلك المواطنون على علم بمن يعتلي هذا المنصب، وبما نقلوه ممثلوهم بالنيابة عنهم. فيعكس ذلك تقدماً كبيراً نحو فرضية كشف المعلومات كلها من المؤسسات وما يليها من شفافية مبادئ المبادرة العالمية الشفافة... كما يتعين أن تكون ملفات الديون على وجه الخصوص، متوفرة للمواطنين لمعرفة ماذا يحلّ بالدين.

تتادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر بما يلي:

- إجراء عملية اختيار مفتوحة لجميع الإدارات العليا، تركز على الشفافية والأهلية.
- قيام آلية محاسبة للإدارات العليا ومجالس المؤسسات المالية الدولية
- البدء بإصلاحات أساسية وديمقراطية، في هيكليات سلطة المؤسسات المالية الدولية.

- إصلاح شفافية السياسات بهدف دعم فرضية الكشف عن المعلومات، ووضع لائحة محددة ودقيقة بالاستثناءات، وخلق آلية دعاوى مستقلة.
- نشر نسخة عن اجتماعات المجلس، لكي يتمكن المواطنون من معرفة أية مناصب يعتليها ممثليهم، في اتخاذ القرارات المالية والتي تؤثر على حياتهم.
- إجراء تقييم دائم لسياسات و خطط وقرارات البنك بهدف تحديد مدى تأثيرها علي الأطفال والنساء والعمال والمجتمعات المحلية والمناخ وكافة موارد رزق الناس.

3- تغيير المناخ

يعلن بيان الحملة العالمية لمكافحة الفقر في مونتيفيديو، بتاريخ أيارا مايو 2007 "أنّ حياة وسبل عيش الملايين تُدمر بفعل عدم الاعتراف بحقوقهم في الأرض والمياه، والغابات، والموارد الطبيعية، والطاقة. إضافة إلى أنّ تغيير المناخ والفوضى يفاقمان هذه الأزمة. فالفيضانات، والجفاف، والمجاعة، والنزاعات الناجمة عن تغيير المناخ، تهدّد كذلك حياة الملايين من الفقراء في العالم، وسبل عيشهم، و تدميتهم. وفي هذا الصدد يتعيّن على المجتمع الدولي، والحكومات الوطنية، أن تتخذ خطوات توجيهية تجاه تغيير المناخ وأثره على وجه الخصوص على الفقراء."

تدعو الحملة العالمية لمكافحة الفقر المؤسسات المالية العالمية إلى:

- الاعتراف بحاجة الدول الفقيرة للمساعدة لكي تتأقلم مع تغيرات المناخ
- اتخاذ خطوات لوقف انبعاث الغازات من البيوت البلاستيكية ودعم إطار عمل "ما بعد كيوتو"
- الاعتراف بأنّ تغيير المناخ يقيد قدرة الدول الفقيرة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية
- المطالبة بالكشف عن استعمال الكربون في كل المشاريع.
- تقييم أثر تغيير المناخ
- ارتفاع نسبة الأهداف الداعية إلى زيادة دعم المواد المتجددة. (والحكومة البريطانية أيضاً، تدعو إلى ذلك)
- دعم المستخرجات من الأرض (بمتابعة توصيات مراكز الاستخراج)

في حين أنّ التحالف الوطنية لن تشارك في الجدول الأعمال الأساسي لإجتماعات تشرين الأول 2007 ، نشجّعها على التركيز على المسائل التالية:

1- الزراعة

2- جدول أعمال جيد

البنك الدولي والزراعة

دفع البنك الدولي الدول إلى إعادة توجيه اقتصادها إلى القطاع الخاص والتصدير، عوضاً عن تلبية الحاجات البلد الداخلية. فقد أدى ذلك إلى شلل الدعم العام للزراعة من بلد لآخر، بينما اجتاحت كميات كبيرة من الواردات الرخيصة، المزارع المحلية والمجتمعات. وبالتالي فقد خسر أكثر من 1.5 بليون مزارعاً مكسيكياً، سبل عيشه بعد وقف التمويل الزراعي والمدّ بالخدمات، إضافة إلى تحرير التجارة. وبعد أن تبنى البنك الدولي عملية الإصلاح في دولة كينيا، انتقل البلد من حالة الاكتفاء الذاتي في إنتاج معظم موادّه الغذائية، إلى مستورد عالمي للمواد الغذائية الرئيسية. وقد خصّصت الحكومة المالوية، إعانات مالية لتخصيب الذرة، وذلك على الرغم من ضغوطات البنك الدولي وغيره من الدول المانحة. وبعد سنين من الأزمات الغذائية، يشهد البلد الآن حصاداً وافراً من الذرة.

تتادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر

- a. السياسات التي تعطي أولوية للأمن الغذائي
- b. إلى وضع حدّ للخصخصة والتدابير غير النظامية، التي تضرّ المزارعين الفقراء، والفلاحين، والعاملين في الريف.
- c. ألى إعادة تقييم السياسات الزراعية السابقة، والأخطاء التي اقترفتها المؤسسات المالية الدولية (بخاصة البنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية)، لإعادة هيكليتها.
- d. مؤسسات التمويل الدولية إلى توفير نسبة صغيرة لتأمين زراعة مستدامة
- e. وضع سياسات جديدة للدول الفقيرة لتحديد سياساتها الزراعية الخاصة، بما فيه الدعم المالي والتسويقي.
- f. المؤسسات المالية الدولية إلى أن تستمع إلى مجتمعات المزارعين والمجتمع المدني، وأن تلبّي حاجاتهم وأولوياتهم عندما يلتزمون مع الدولة.

واجب المؤسسات المالية العالمية بدعم جدول الأعمال

في سياق السياسة الاجتماعية وسياسة العمل، فقد تعارضت شروط المؤسسات المالية الدولية، وسياسة النصح، مع جهود وكالات الأمم المتحدة، لمحاربة اللامساواة ولتعزيز تقليص الفقر، من خلال زيادة نسبة التوظيف على مستويات جيّدة، إضافة إلى توفير حماية اجتماعية متقدمة. نأخذ على سبيل المثال، تدخل البنك الدولي في إصلاح مسألة التعويض، فقد شدّد دوماً على تخصيص أنظمة التعويضات العامة بشكل جزئي. ما أدى إلى جمود التغطية النقدية، وإلى انخفاض غير متوقّع في الأرباح، ما ينعكس سلباً على النساء والمتقاعدين. ودوماً ما ينصح البنك الدولي إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، الدول النامية، بإلغاء أنظمة سوق العمل التي تهدف إلى حماية مصالح العاملين، كما لجعل الاقتصادات أقربيّة أكثر من الناس".

كما يعلن البنك الدولي أنه لن يعزز بعد الآن حقّ التمتعّ بنكاليف الاستشفاء الأساسي، والتعليم، فهذه الخدمات تبقى على حالها معظم الأحيان، لأنّ صندوق النقد الدولي يعجز عن تمويلها، بسبب نفقاته وعجزه.

وفي كافة الدول، تصرف النساء والفتيات معظم نفقاتها المحدودة الاجتماعية على الخدمات الأساسية.

يشكّل العمل والخدمات سلاح الفقراء الأساسي لا بل الوحيد. لهذا، يمكن ان تكون الأنظمة التي تحمي العاملين من الاستغلال، أساسية لأنها تساعد الفقراء للتخلص من فقرهم، كما هي الحال في شبكات السلامة الاجتماعية. إنّما تعتبر المؤسسات المالية الدولية، أنظمة العمل كساعات العمل، والحد الأدنى للأجور، وسياسات التوظيف والطرء، أو الحماية ضدّ الممارسات العنصرية، عائقاً أمام الاستثمار. فالإعلان السنوي للمؤسسات المالية الدولية، المعنون "تنفيذ الأعمال التجارية"، الذي يعطي أفضل تصنيف للدول التي لا تتمتع بأنظمة لحماية العاملين، يستخدمه البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كوسيلة ضغط على الدول النامية، لتغيير قوانين سوق عملها.

تتادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر

- البنك الدولي أن يضمن أن سياسات التنمية الوطنية والعالمية، تؤدي إلى تعزيز حصول العالم على الخدمات والمنتجات الأساسية.
- المؤسسات المالية الدولية، أن توقف تعزيز السياسات التي تشجع القطاع الخاص على حساب حقوق الفقراء، وتميئهم وعيشهم. كما يتعين على البنك الدولي أن يلغي أنظمة العمل من قسم تنمية قطاعه الخاص .

اتفاقات الشراكة الاقتصادية (EPA) واتفاقات التجارة العادلة

اتفاقات ما بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء

مع نهاية العام 2007، وقعت دول إفريقيا والكاربيبي والهاديء تحت ضغوطات الاتحاد الأوروبي لإنهاء مجموعة من اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

تعتبر اتفاقات الشراكة الاقتصادية، اتفاقات تجارة حرّة متبادلة، ومسببة، والاتحاد الأوروبي في صدد التفاوض بشأنها على أسس ثنائية، مع دول إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء. فاتفاقات الشراكة الاقتصادية تتشبه علاقات تجارية غير عادلة، لا تتماشى مع التنمية المستدامة في الدول الفقيرة.

وهذا النوع من اتفاقات الشراكة الاقتصادية، سيدمر المنافسة بين أسواق دول إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء، وصادرات الاتحاد الأوروبي. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة اللامساواة الاجتماعية، من خلال تدمير المحال، والمصانع، والمساحات الزراعية الصغيرة، وإحاق الضرر بالتوظيف، وبسبل العيش. كما ستخفف الشروط التي وضعتها اتفاقات الشراكة الاقتصادية، من حدة السياسة الديمقراطية للتمكين دول إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء، من تنظيم سياسات الدمج الوطنية والإقليمية الخاصة بها، لتتماشى مع أهداف التنمية، وحاجاتهم. إنمّا اتفاقات الشراكة الاقتصادية هذه ستؤدي إلى زيادة نسبة اللامساواة، والفقر.

نظراً للمهلة الرسمية المحددة 31 كانون الثاني/يناير 2007، يقوم الاتحاد الأوروبي بالضغط كثيراً على دول إفريقيا والكاربيبي، والهاديء، لتوقع اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع نهاية العام، إضافة إلى التهديد، بهدف تخفيض المساعدات التنموية، وزيادة التعريفات الجمركية، على الصادرات إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

نستكر للجوء إلى مثل هذا التكتيك المستأسد، ضدّ معظم دول العالم الفقيرة. كما أننا نعارض بشدة مطالب الاتحاد الأوروبي، بإقامة علاقات تجارية متبادلة، بين دول لا تتساوى فيها القوة الاقتصادية.

الاتفاقات التجارية الآسيوية:

هذا النوع من الاتفاقات، يتصور تحرراً كاملاً، ليس في قطاع المنتجات فحسب، إنمّا في الخدمات والاستثمارات أيضاً. وبالتالي، يشكل تهديداً أكبر لسبل عيش الدول النامية، وأمنهم الغذائي. أما في آسيا، فقد قادت اليابان، اقتصاد البلاد إلى التكامل، من خلال اتفاقات ثنائية للشراكة الاقتصادية. فقد أبرمت اتفاق شراكة اقتصادية مع سينغابور في العام 2002. أما اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الفيليبين واليابان، فقد أبرم من خلال إقراره من قبل مجلس الشيوخ في الفيليبين. وغيرها من الاتفاقات على طريق الإبرام في تايلند، وأندونيسيا، وماليزيا. تتضمن هذه الاتفاقات مسائل جديدة، ومنظمة التجارة العالمية إضافة إلى الأحكام تميل لكفة اليابان. كما يتعيّن على الدول النامية أن تخفف من سرعة القيام بالمفاوضات، لكي تضمن حماية مصالح القطاعات المهمّشة بما في ذلك الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأخذها في الحسبان.

تنادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر إلى ما يلي:

- وضع حدّ للاتفاقات الثنائية غير العادلة
- إلغاء الاتحاد الأوروبي لاتفاقات الشراكة الاقتصادية، لأنها لا تعطي الدول النامية فرصة تحقيق النجاح في المفاوضات الحالية. ويعود سبب ذلك إلى أن الدول الإفريقية تتفاوض من خلال كتلتات إقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS، وجماعة شرق إفريقيا EAC، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC. فهذه التكتلات الضعيفة، تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بعضوية 25 دولة، مع ناتج إجمالي محلي بقيمة 13.300 بليون.

- رفض الدول الإفريقية لاتفاقات الشراكة الاقتصادية، وتركيزها على كيفية تحسين الدمج الإقليمي والاقتصادات.
- عدم فرض مبدأ تحرير التجارة، وغيرها من المبادئ المتعلقة بالتجارة في دول إفريقيا، والكاريبي، والهادىء.
- تخفيف الضغط عن دول إفريقيا، والكاريبي، والهادىء، لكي توقع اتفاقات الشراكة العالمية في هذا العام.
- تقديم خيارات غير متبادلة لضمان عدم قطع الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، من دول إفريقيا، والكاريبي، والهادىء.